مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC)
ردمد ـ 2335-1748
ردمدإ 2588-235X



chercheur.economique@univ-skikda.dz
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

صادرات النفط الجزائرية إلى الصين -خلال الفترة 2008-2016
الواقع والآفاق المستقبلية

Algerian oil exports to China - during the period 2008-2016 Reality and future prospects

ركي أحسن
raki.ahcene@yahoo.fr
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/06/09 تاريخ القبول: 28 /2018/09

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل واقع الطلب الصيني على نفط الجزائر خلال الفترة 2008-2016، وابراز طلب الصين على مصادر الطاقة، وتحديد أهم العوامل المساعدة على زيادة تصدير النفط الجزائري إلى الصين والآفاق المستقبلية لهذا الطلب، مع طرح جملة من الحلول والاقتراحات لتنمية هذه الصادرات والاستفادة قدر الإمكان من التغيرات الحاصلة في الطلب على النفط على المستوى الدولي، وخلصت الدراسة إلى أن طلب الصين على نفط الجزائر وإن زاد بنسبة قليلة، فأغلب طلبها يتم تسديده من صادرات السعودية والولايات المتحدة التي دخلت حاليا كمنتج للنفط على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: الطلب الصيني، الصادرات النفطية، استهلاك النفط، إنتاج النفط، آفاق الطلب على النفط.

تصنيف JEL: E23, E27,E31,F18

Abstract:

This study aimed to highlight and analyze the reality of the Chinese demand for the Algerian oil during the period 2008-2016, know China's demand for energy sources, identify the most important factors to help increase oil dealings with China, prospects for this application , put forward a number of solutions and suggestions for the development of these exports, And to benefit as much as possible from changes in international oil demand, The study concluded that China's demand for Algeria's oil is only slightly higher. Most of its demand is from Saudi Arabia and the United States, which is currently entered as a producer of oil at the global level.

Key words: Chinese demand, oil exports, oil consumption, oil production, prospects for oil demand.

JEL classification codes : E23,E27,E31,F18

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

مقدمة.

مر التطور الاقتصادي الصيني بمرحلتين بارزتين بدأت بتطبيق النهج الاشتراكي1976/1949، ثم مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق بداية من سبعينيات القرن الماضي تم خلالها اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية، كإقرار الملكية الخاصة في المجال الفلاحي والسماح بالملكية الفردية في المجالين الصناعي والتجاري، والتخلي عن سياسة التأميم وتقديم حوافز وامتيازات للاستثمارات الأجنبية، مع تشجيعها للبحث العلمي والتقني والاستعانة بالخبرة الأجنبية والتكنولوجية الغربية وتشجيع المبادلات الخارجية، خصوصا تشجيع الصناعات المعدة للتصدير ...الخ، فترتبت عنها نتائج إيجابية أحدثت تغييرات بنيوية في القطاعات الفلاحية والصناعية والتجارية والخدمية، تزايدت معها كمية ونوعية الإنتاج، فنمت المبادلات التجارية الصينية مع الخارج على نطاق واسع وبشكل مطرد.

وأصبحت أول مصدر عالمي قبل الدول الصناعية، اكتسحت أنواع منتجاتها الأسواق العالمية–تميزت بقدرتها التنافسية الكبيرة–تحسن معها نشاطها الاقتصادي، ظهر من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المحققة والتي انعكست بشكل ملحوظ في مستوى دخل الفرد الصيني والمستوى المعيشي للسكان، ولزيادة طلبها على الطاقة خصوصا النفط اتخذت سياسات هامة على الصعيد المحلي والعالمي لضمان تدفق مناسب لحاجة قطاعاتها الاقتصادية.

أهمية الدراسة: أهمية الاقتصاد الصيني واستحواذه على نصيب مهم على مستوى المبادلات التجارية العالمية والزيادة المستمرة في استهلاكه وطلبه على النفط، إضافة إلى زيادة تعامله مع دولة ناشئة في ظل تناقص الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

إشكالية الدراسة: إن بروز الصين كأكبر بلد مستهلك ومستورد للنفط على المستوى العالمي يطرح تساؤلا هاما حول مستقبل طلبه على الطاقة خصوصا مع اتجاهه إلى تلبية أغلب حاجاته من الدول العربية النفطية، وباعتبار أن الجزائر من أهم الدول التي تعتمد على وارداتها النفطية فهي في حاجة إلى تعظيم إيراداتها منه وزيادة تعاملاتها الخارجية

معها، باعتبارها من أهم البلدان التي زاد تحسن وضعها الاقتصادي وأصبحت من أوائل الدول في العالم من حيث الناتج العالمي، يفرض حتمية الاهتمام بتعظيم قيمة الصادرات النفطية إلى الصين وتخفيض عجز الميزان التجاري معها، وباعتبارها الشريك التجاري الأول للجزائر من بين دول المغرب العربي، إضافة إلى تعويض النقص في الطلب النفطي من طرف الدول الأوروبية، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة السّؤال التّالي:

ما هو واقع طلب الصين على صادرات النفط الجزائرية خلال الفترة 2008-2016 وآفاقه المستقبلية؟

فرضية الدراسة: يؤدي زيادة نمو اقتصاد الصين بمعدلات عالية مع حاجته المتزايدة لمصادر الطاقة إلى زيادة طلبه على صادرات النفطية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- إبراز وتحليل واقع الطلب الصيني على مصادر الطاقة المختلفة وعلى صادرات النفط الجزائرية إليها.
- تحديد أهم العوامل المساعدة على زيادة التعامل النفطي مع الصين.
- تقديم بعض الحلول المناسبة لتقليص عجز الميزان التجاري مع الصين.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليل في هذا البحث للوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة: قُسمت هذه الدّراسة إلى أربعة محاور كالتّالي:

- قوة الاقتصاد الصيني ومكانته العالمية
- واقع الاستهلاك النفطي في الصين
- واقع الطلب الصيني على صادرات النفط الجزائرية
- آفاق الطلب الصيني على صادرات النفط الجزائرية

1-قوة الاقتصاد الصيني ومكانته العالمية

يستمد الاقتصاد الصيني قوته من تنوع وأهمية قطاعاته الاقتصادية -إنتاج زراعي وصناعي ضخم يحتل فيها مركز هام على المستوى الدولي-وكأكبر دولة مكتظة بالسكان عالميا تبلغ الكثافة المتوسطة للسكان 133 نسمة/ كم^2، فهي خمُس سكان العالم 1390

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

مليون نسمة في ديسمبر 2017 (Bulletin-Economique-Chine,4ème Trimestre,2017)، وكرابع اقتصاد بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

1-1-على مستوى القطاع الزراعي:

ساهم القطاع الزراعي بنصف الناتج المحلي للصين قبل إصلاحاته الاقتصادية، ولكنها تراجعت حصته إلى28% من عام1978واستقرت عند هذه النسبة حتى بداية التسعينيات، ثم انخفضت خلال التسعينيات لتمثل سوى 15% عام2003، بينما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي من 48.2% إلى 52.9% خلال 1978 -2003 وكذا قطاع الخدمات من 23.7% إلى 32.3% خلال نفس الفترة. (محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ص 174).

وقد وجّه القطاع الزراعي نحو أنشطة أكثر تنوعا ساهم في توفير موارد هامة للصناعة، سمحت الفوائض المحققة في المناطق الريفية بتمويل التكاليف المرتفعة لإصلاح المؤسسات، وكانت علاقات الارتباط بين الصناعة والزراعة قوية للغاية، فحصة إنتاج الصناعة الخفيفة المرتبط بالزراعة مثلت60.8% عام 2002، كما كانت حصة الإنتاج الصناعي الإجمالي المرتبط بالزراعة 23.8%، ولا يزال الإنتاج الصناعي في الصين يعتمد بشكل كبير على ما يوفره القطاع الزراعي من مواد أولية.

1-2- على مستوى القطاع الصناعي

تنوع الإنتاج الصناعي جعله يحتل مراتب متقدمة في صناعة النسيج وصناعة الصلب والصناعات الكهربائية والإلكترونية شهدت تطورا ضخما خاصة في التجهيزات المنزلية، والصناعة عالية التكنولوجيا والكيماوية، كان في مقدمة الاهتمام للمقاولات الصناعية الصينية.

وسجلت الأرباح الصناعية للصين عام 2017 أسرع نمو خلال ست سنوات وارتفعت الأرباح بنسبة 21 % لتصل إلى 1.19 تريليون دولار ، وهي أسرع وتيرة منذ التوسعة التي بلغت 25.4% في عام 2011 ، ومقارنة بنسبة 8.5 % عام 2006 ، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى جهود زيادة القدرة وخفض التكاليف، في حين أن الجهود التي تبذلها الصين للحد من مخاطر التلوث والائتمان في الاقتصاد قد ضربت بعض قطاعات

الصناعة مثل صناعة الصلب الملوث للبيئة.(Elias Glenn Stella Qiu , China's 2017)إن هذه التغييرات الهيكلية تعكس حجم نمو إنتاج القطاع الصناعي الذي نمى بمعدلات سريعة، ولكن هذا النمو كان مصحوبا بانخفاض نسبي لأسعار المنتجات المصنعة بسبب مزايا الإنتاجية.

1-3- على مستوى القطاع الخدمي

عرف الاقتصاد الصيني معدلات عالية من الادخار تتراوح بين 45-50% منPIB، (Joachin Dornbusch et Romain Zolla, la chine, p: 64) وسبب ذلك ضآلة عدد أفراد الأسرة الصينية وتوفير الأموال احتياطا لفترة الشيخوخة، ويأتي أغلب الادخار للمؤسسات الخاصة من التمويل الذاتي التي تجد صعوبة كبيرة في الحصول على الأموال من البنوك أو الأسواق المالية للارتفاع معدلات الفائدة بشكل كبير، وفي الفترة الحالية يواجه الصين مخاطر متزايدة على استقراره المالي مع استمرار ارتفاع الائتمان بمعدل سريع حيث تبلغ أصول البنوك في الصين حاليا أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي ناتجها المحلي. (آفاق الاقتصاد العالمي 2017)

إن الارتفاع السريع في الطلب على الخدمات أدى إلى ارتفاع ثابت في الأسعار مما ساهم في الأداء الممتاز لربحية الشركات في قطاع الخدمات، وقد ارتفعت نسبة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 50 % في عام 2015، مما يشير إلى تحسن الهيكل الاقتصادي والنمو القوي في الأرباح في قطاع الخدمات عكس اتجاهات الاستهلاك المتغيرة في الصين، حيث كان نمو أرباح قطاع الخدمات بنسبة 22.8 % أسرع من نمو القطاع الصناعي. (Li Xiang Service industry leads China's GDP)

وتمتلك الصين شبكة من الخطوط السريعة، وتعد من أكبر مصنّعين للسكك الحديدية، وقد قامت بإنجاز الخطوط السريعة في عدد من البلدان أهمها تركيا وفنزويلا وروسيا وفي العربية السعودية وشمال إفريقيا، وأيضا في ماليزيا وتايلندا وغانا مؤخرا، كما استفادت الصين من تحويلات التكنولوجيا من الشركتين العملاقتين Siemens و Kawasaki فأنتجت CHR2 وCHR3.(A. Benachenhou ,les pays émergents .pp 16-25)

1-4- على مستوى القطاع التجاري:

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

ساهم الطلب العالمي المتنامي على المنتجات الصينية في نمو صادراتها بوتيرة متسارعة احتلت تجارتها المركز الثالث عالميا حاليا بعدما كانت في المركز 29 عالميا، فمن بين 22صنفا من المنتجات احتلت 07 أصناف من المنتجات الصينية المركز الأول عالمي، وتتكون معظم صادرات الصين من المواد المصنعة ونصف مصنعة والآلات والمعدات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية ثم المواد الفلاحية والمعدنية، وقد ارتفعت قيمة الصادرات مقارنة مع قيمة الواردات مع بداية التسعينات، ففي سنة 2002 مثلا بلغت قيمة الصادرات حوالي 350 مليار دولار بينما لم تتعدى قيمة الواردات 300مليار دولار.(عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، ص ص 141-143)

ومنذ بداية التسعينات حقق الميزان التجاري الصيني فائضا ماليا تجاوزت صادراتها اليابان سنة 2004 كأكبر مصدر في آسيا،كما أن نصيب صادراتها على المستوى العالمي ارتفع من 26% عام 1995 الى 44% عام 2014، وبالنسبة للاقتصادات النامية فهو بين 52-70%. (عبد الرحمان بن سانية، ص:120)، وانخفض إجمالي الفائض التجاري لمدة 12 شهرًا من 460 مليار دولار أمريكي في يونيو2017 إلى 456 مليار دولار أمريكي في يوليو2017، وهو ما يمثل أقل قيمة منذ يناير2015. (Focus Economics, China Trade ,July 2017)

جدول 1: نصيب الصين من الصادرات العالمية خلال 1990-2008 بـ %

	1990	2008
منسوجات وملابس وجلد	7.8	32.0
منتوجات الكترونية	1.3	22.4
مواد الكتريك	1.8	19.8
خشب-ورق-لعب	2.8	19.2
منتوجات ميكانيكية	0.5	8.2
منتوجات كيميائية	1.2	6.6

Source : Françoise Lemoine et Deniz Ünal, Le commerce extérieur de la Chine : bilan et nouvelles orientations stratégiques, dans L'émergence de la Chine impact économique et implications de politique économique, Rapport conseil d'analyse économique, p:201

وتعمد الصين أن تكون عملتها ضعيفة أمام العملات الرئيسة وخاصة الدولار الأمريكي للحفاظ على مستوى تنافسيتها مرتفعة أمام شركائها التجاريين خاصة الولايات

المتحدة، وحافظت على موقعها كأكبر مصدر ومستورد على مستوى العالم من سنة 1998-2016، وبلغت صادراتها نسبة 13.2% من الإجمالي العالمي، وتجاوزت 2.1 تريليون دولار عام 2015 في مقابل الواردات التي بلغت 1.6 تريليون دولار وترجع هذه القفزات إلى عقود الإصلاح والانفتاح ودخولها إلى منظمة التجارة العالمية.

كما استفادت من استراتيجية" الحزام والطريق" التي تربط تجارتها مع أكثر من 36 بلداً حول العالم، وكنتيجة لتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري والحساب المالي انعكس إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات بزيادة من10.5مليار عام 2000 إلى 471.7 مليار دولار عام 2010. (آفاق الاقتصاد العالمي 2017)، وتستورد الصين منتجات الصناعة التجهيزية وعالية التكنولوجيا ومصادر الطاقة، وقد حافظت الصين على مساهمتها في التجارة العالمية خلال الفترة 1993-2004 على نسبة 12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. (Françoise Lemoine, Le commerce extérieur de la Chine, pp84-85)، فارتفاع الصادرات نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات الصناعية الاستخراجية والثقيلة والمعدة للتصنيع، بالإضافة إلى منتجات الصناعات الإلكترونية أما الواردات فقد كانت أغلبها مواد أولية مستوردة من الدول النامية.

1-5- على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

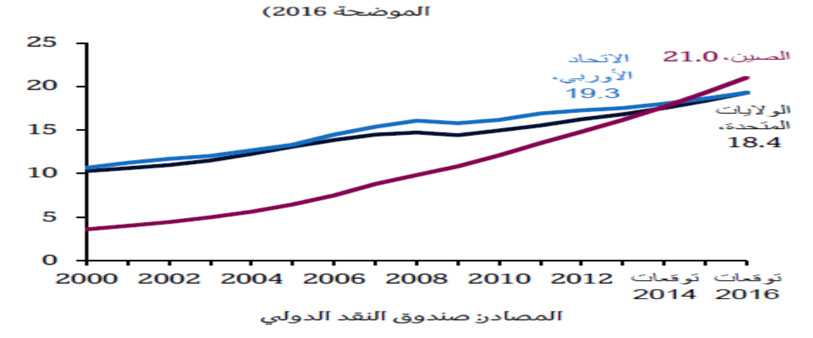
ظل معدل نمو الناتج الداخلي للصين محرك النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 9% في المتوسط على مدار 30 سنة، وبمعدل نمو اقتصادي 10% في المتوسط خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة منذ تبنها الإصلاحات الاقتصادية. حدث تطور كبير في مساهمة الاقتصاد الصيني في نمو الناتج الإجمالي العالمي من 11.8% بين 85-1989 إلى 23.1% ما بين 90-1994 ثم إلى 30.2% بين 00-2004. (Martin Lefebvre) ويرجع هذا الأداء الاقتصادي العالي إلى استخدام العلوم وبخاصة التطبيقية والتقنية منها بعدما كانت تحت ضغط المناخ السياسي الداخلي الذي صادر الحريات في البحث العلمي والفكري وكرس الجمود والتقوقع في أحلام الماضي (عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص: 118).

وتأثرت الصين بالأزمة العالمية وانخفض الفائض الخارجي انخفاضاً حاداً إلى ما بين 2% و3% من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الستة بعد الأزمة، وكان كل

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

انخفاض في الطلب تقابله إلى حد ما زيادة في الاستثمار، الذي وصل إلى أكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك فإن معدل النمو لم يتباطأ كثيرا حيث وصل إلى أقل من8%، أي بأكثر من 3 نقاط مئوية مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، وتزيد الصين من استثماراتها في الآونة الأخيرة لتنمو ببطء أكبر بكثير عن الماضي. (ديفيد دولار، التحول الصيني، ص:11)

شكل رقم (1):



2-*واقع* الاستهلاك النفطي في الصين

منذ عام 1993 فاق استهلاك الصين من النفط إنتاجها المحلي وبعد أن كانت دولة مصدرة له أصبحت الدولة المستوردة الأولى له على مستوى آسيا والثانية بعد الولايات المتحدة، وقد كان لتفكيك وزارة الطاقة الصينية فراغا في وضع سياسة متماسكة للطاقة بحيث أصبحت هناك جهات عديدة على مستوى الأقاليم تهتم بصياغة السياسة الطاقوية وتنفيذها، والجدول التالي يوضح استهلاك الصين من الطاقة.

جدول 2: استهلاك الصين من الطاقة الأولية خلال الفترة 210-2016 مليون طن

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفط	437.7	460.0	482.7	503.5	520.3	561.8	578.7
غاز طبيعي	99.4	121.4	136.0	153.7	166.9	175.3	189.3
الفحم	1740.8	1896.0	1922.5	1961.2	1962.4	1913.6	1887.6
طاقة نووية	163.4	158.2	197.3	208.2	240.8	38.6	48.2
كهرومائي	16.8	19.5	22.2	25.4	28.6	252.2	263.1

طاقات متجددة	13.1	24.6	33.8	46.1	53.1	64.4	86.1
المجموع	2471.2	2679.7	2794.5	2898.1	2972.1	3005.9	3053.0

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2015, 2017

وإذا نظرنا إلى طلبُ الصين على الطاقة الأولية فهو الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلت عام 2004 المرتبة الأولى في إنتاج الفحم 38% من الإنتاج الكلي العالمي والمرتبة الثانية في إنتاج الكهرباء، ومن أجل تدعيم تموين الصين من المحروقات اتخذت سياسة تعظيم نفوذها في قطاع المحروقات عالميا من خلال إقامة شركات مع أكبر المتعاملين الدوليين في هذا القطاع، وتعتبر شركة Pétrochina ثاني شركة عالمية في هذا القطاع تسيطر على 40% من سوق المحروقات في الصين، وقد ازدادت عدد المجموعات الصينية بشكل كبير في قطاع المحروقات داخل البلد وخارجه.

أما إنتاج الصين من النفط فلم يغطي سوى 42% من استهلاكها بعدما كان يغطي 68% عام 2001، فارتفعت بذلك درجة اعتماد الصين على الواردات النفطية من 32% عام 2001 إلى 58.39% عام 2011 وإلى 67.71% عام 2016 (World Energy2017) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول3: إنتاج،استهلاك،واحتياطيات النفط للصين وو.م.أ 2004-2016ألف برميل/اليوم

	2008	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1-إنتاج	3814	4074	4155	4216	4246	4309	3999
2-احتياطيات	15.6	17.8	18.1	18.5	18.5	25.7	25.7
واردات	4494	6295	6675	6978	7398	8196	9216
استهلاك	7937	9791	10231	10664	11209	11986	12381
% 2/1	48.05	41.16	40.61	39.53	39.53	35.95	32.29
واردات و.م.أ*	12872	11338	10587	9859	9240	9401	10056
استهلاك و.م.ا	20687	18882	18490	18961	19106	19396	19631
إنتاج و.م.أ	6785	7853	8883	10059	11723	12704	12354

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2015, 2017.

تمثل نسبة استهلاك النفط من استهلاك الطاقة الأولية في الصين نسبة 17.7% عام 2011 بعد استهلاك الفحم الذي يتصدر قائمة الاستهلاك بنسبة 70.4%، وفي عام 2016 مثل نسبة 19%. وبلغ استهلاك النفط للصين عام 2011 حوالي 9.7 مليون ب/ي حيث شكل هذا الاستهلاك 11% من إجمالي الاستهلاك العالمي البالغ 88 مليون ب/ي بينما بلغت نسبة 25% من إجمالي استهلاك الدول النامي (World Energy

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

Outlook,2015)، وقد شهد دور الصين في دفع الاتجاهات العالمية تغيراً مع دخولها مرحلة تطور لا تستوجب استخدام الطاقة بكثافة، حيث ساهمت المصادر المتجددة في نصف القدرة العالمية على توليد الطاقة تقريباً في عام2014.

وتقدر احتياطيات الصين من النفط عام 2011 حوالي 20.3مليار برميل ما نسبته 1.6% من الاحتياطي العالمي البالغ حوالي 1244.7مليار برميل في نهاية 2011، أما في نهاية 2016 بلغ حوالي25.7مليار، وبقية الصين غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط رغم الطفرة النفطية التي شهدتها بعد ما كانت من الدول المصدرة له بشكل كبير ويرجع هذا التحول في الأساس إلى معدلات النمو العالية التي شهدتها وخصوصا في طلبها على المنتجات النفطية نظرا للأهمية قطاع النقل في اقتصادها الوطني وعدم قدرة زيادة إنتاجها من النفط على تلبية الطلب المحلي الكبير.

ومثلت صادرات النفط الأمريكي إلى الصين قبل 2016 صفرا، وقد وصلت إلى 400 ألف برميل يوميا في يناير كانون الثاني، بقيمة نحو مليار دولار، وساهمت الإمدادات النفطية الأمريكية في خفض الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة، ومع ارتفاع صادرات الطاقة تقلص العجز التجاري الصيني مع الولايات المتحدة في يناير كانون الأول إلى 21.895 مليار دولار من 25.55 مليار دولار في ديسمبر كانون الأول، ولا تزال مبيعات الطاقة الأمريكية إلى الصين متواضعة مقارنة مع كميات من النفط بقيمة 9.7 مليار دولار من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى الصين في يناير كانون الثاني لكنها استحوذت على نصيب من سوق النفط.

وأدى الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ابتداء من 2016 إلى انخفاض حصة صادرات منظمة أوبك في آسيا، فارتفاع الصادرات الأمريكية التي كانت في معظمها محظورة من الكونجرس قبل عامين شكل تحديا لأوبك في هذه المنطقة، فارتفعت صادرات النفط الأمريكية إلى الصين أوجد تجارة بين أكبر اقتصادين في العالم لم تكن موجودة حتى عام 2016، وأظهرت البيانات أن الولايات المتحدة تنتج الآن كميات من النفط الخام تتجاوز إنتاج السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط في العالم،

وشكل هذا النمو توقع بأن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام سيبلغ في 2018 حوالي 10.59 مليون ب/ي.

جدول 4: ميزان إنتاج واستهلاك النفط في الصين خلال الفترة 2001-2016

السنوات	2001	2011	2015	2016	م.ت.س
إنتاج النفط م ب/ي	3310	4074	4309	3999	-7.1
استهلاك النفط م ب/ي	4859	9758	11986	12381	3.29
موازنة الإنتاج والاستهلاك م.ب/ي	15-	5684-	-	8382-	-

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2015, 2017.

وباتساع الفجوة بين استهلاك وإنتاج النفط للصين أدى ذلك إلى زيادة الواردات والتي بلغت عام 2011 حوالي 6.29مليون ب /ي مقارنة مع فائض في الإنتاج قدر عام 1990 بـ 521 ألف ب/ي وبعدها بعجز بـ 1.5 مليون ب/ي عام World.2001) Energy2017) وأمام الانخفاض الملموس في معدل إنتاجها النفطي بـ 7.2% عام 2016، وقد ارتفع استيرادها من النفط بمعدل نمو5.7 % خلال الفترة 2005-2015،أما بخصوص طاقة التكرير التصميمية فلوحظ ارتفاع من 5.6 مليون ب/ي في عام 2001 إلى 10.8 مليون ب/ي عام 2011 وإلى 14.17مليون ب/ي عام 2016 وهي ما يمثل 11.6% من طاقة التكرير العالمية في عام 2011، وارتفعت طاقتها الإنتاجية لمصافي التكرير بما نسبته 14.6% من الطاقة العالمية عام 2016 كما يبينه الجدول التالي:

جدول 5: طاقة التكرير التصميمية والطاقة الإنتاجية للمصافي الصينية م ب/ي

	الصين			العالم			النسبة إلى العالم	
السنوات	2001	2011	2016	2001	2011	2016	2011	2016
طاقةالتصميمية	5.64	10.8	1.14	83.3	93.0	97.4	11.6	13.7
طاقة الإنتاجية	4.21	8.99	11.0	69.0	75.5	80.5	11.9	14.6

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2015, 2017

يواجه قطاع الصناعات النفطية اللاحقة في الصين صعوبة في عدم ملائمة مصافيها التكريرية لنفوط الشرق الأوسط الثقيلة، إضافة إلى قيام الصين بإعادة هيكلة المنشآت البترولية بتحديث مصافي تكريرها بما يناسب نفوط الشرق الأوسط ومع توجه

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

الحكومة إلى الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يساعد على زيادة المساهمة الأجنبية في زيادة التكرير. (عبد الفتاح دندي، الميزان النفطي في الصين والانعكاسات على الدول العربية المصدرة للنفط، ص70)

3-واقع الطلب الصيني على صادرات النفط الجزائرية

انعكس النمو المتسارع في استهلاك النفط للصين إلى تزايده إلى أكثر من 67% ما بين عام 2000-2009 ومع محدودية مصادرها من النفط والغاز والتي لا تتناسب مع استهلاكها العالمي جعلها تعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد لتلبية حاجاتها المتزايدة، فقد ارتفعت صادرات الجزائر من النفط إلى الصين إلى 1019.3 ألف مليون برميل خلال 2013 مقارنة بعام 2010 بنسبة 88.03%، وظهر كزبون مهم في عام 2017 بقيمة بلغت 695 مليون دولار بنسبة 2% من إجمالي صادرات الجزائر وهو راجع بشكل أساسي إلى زيادة طلب الصين على استيراد النفط.

جدول 6: تطور صادرات الجزائر مع الصين خلال الفترة 08-2017 مليون دولار

	2008	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات الإجمالية	79298	73452	71888	65933	61067	34668	30026	34763
ص/ نفطية إجمالية	7719	7166	7058	6382	5846	3308	2792	3286
%اجمـ /صادرات	98.29	97.2	97.2	96.9	95.8	95.68	92.98	94.52
ص إجـ إلى صين	503	2173	2597	2179	1 729	557.1	333.3	695
% إجم/ الصادرات	0.7	2.9	3.5	3.6	3.0	1.60	1.11	2.0
ص/ نفطية	492	2168	2589	2177	1724	780	325	-
واردات من الصين	4 066	4442	4741	4066	8 243	8 223	8396	8309
الميزان التجاري	**-3563**	**-2269**	**-2143**	**-1886**	**-6514**	**-7665**	**-8062**	**-**

- نشرة الإحصاءات للدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.

-Direction Générale des Douanes ,Statistiques du commerce extérieur de l’Algérie, Année 2015,2016 ,2017

- Commerce bilatéral entre l'Algérie et la Chine, International Trade Centre (ITC).28/04/2018-www.trademape.org.

اعتبرت ظاهرة تزايد الطلب على النفط في الصين أحد العوامل الرئيسية وراء ارتفاع أسعار النفط العالمية ابتداء من عام 2004، قبل أن تنخفض في النصف الثاني من عام 2008 بفعل الأزمة المالية العالمية. (علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في أوبك، ص28)، وأمام أزمة الديون السيادية لمنطقة

الأورو وتأثيرها على كبح النمو في الطلب العالمي على النفط لم تنخفض الصادرات النفطية الجزائرية إلى الصين بشكل ملحوظ خلال بداية الأزمة عام 2010 رغم التراجع العالمي بحوالي مليون برميل يوميا بين عام 2010-2012، وما نلاحظه هو زيادة متواصلة في نسبة طلب الصين على نفط الجزائر إلى غاية 2014.

ولكن أدت الأزمة تأثيرها في تراجع حصة دول أوروبا الغربية إلى حوالي 14.8% من إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال سنة 2012، غير أن الصين كانت أقل تأثرا بالأزمة مقارنة ببقية الدول الصناعية، وقد كان مقدار التغير في حجم الواردات السلعية السنوية لدول منطقة الأورو من الصين بـ 8.2مليار أورو خلال عام 2011، كما انخفض عام 2012 بحوالي 5.1 مليار أورو ثم إلى 9.1 مليار أورو عام 2013.(الطاهر الزيتوني ،تطور أزمة الديون السيادية بمنطقة الاورو وانعكاساتها على الصادرات البترولية للدول الأعضاء،ص127)، وغير ذلك فقد سجلت الجزائر عجزا في ميزانها التجاري خلال فترة الدراسة وتمثل الصين الوجه الأهم لواردات الجزائر، ووصل إجمالي حجم التبادل التجاري بين الجزائر والصين إلى أكثر من 8 مليار دولار في عام 2016.

وتعتبر الصين أهم مصدر للجزائر فقد عرفت زيادة مستمرة في نسبتها من 10.3% عام 2008 إلى18.08% عام 2017، وبداية من عام 2013 فاقت وارداتها من فرنسا التي مثلت نسبة 11.98% من إجمالي واردات الجزائرية من الخارج، وتتمثل أغلب صادرات الجزائر إلى الصين في المواد البترولية بنسبة 99,04 %، فيما تتمثل باقي المواد المصدرة إلى الصين في البلاستيك والنحاس والمواد الكيمياوية، وفي المقابل تستورد الجزائر المواد الكهربائية والآلات الميكانيكية والسيارات لاسيما منها العربات الصناعية.

حققت الصادرات الإجمالية للجزائر زيادة مستمرة في قيمتها نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط فلم يحدث لها انخفاض إلا في سنة 2013 حيث تهاوت بصفة مستمرة إلى أن وصلت إلى أدني حد لها عام 2016 كما يبينه الجدول أعلاه، فقد أدَّى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 إلى تدهور موازين الاقتصاد الكلي، فتراجع معدل النمو إلى 2.9 %حيث بلغ 4.1 % في2014، تأثرً بانخفاض متوسط سعر النفط من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى59 دولار للبرميل في2015، وإذا نظرنا إلى الصادرات الإجمالية إلى الصين نجدها في ارتفاع مستمر إلى غاية 2012 حيث بلغت

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

2597.5 مليون دولار بنسبة ارتفاع 19.52% والذي يرجع في الأساس إلى زيادة عائدات الصادرات النفطية نتيجة للارتفاع في أسعار البترول والكميات المصدرة.

وتأثرت حصة الصادرات النفطية الجزائرية إلى الصين ابتداء من عام 2015 بشكل ملحوظ فقد توجه الاستيراد الصيني إلى صادرات الولايات المتحدة إضافة إلى عامل البعد الجغرافي وما يتبعه من ارتفاع في تكاليف النقل البترولي ،واعتبر النفط الأمريكي مكملا لصادرات الصين من نفط الشرق الأوسط وروسيا -فهي تتطلع إلى طلب شراء المزيد منه باعتباره أقل سعرا من أسعار النفط الأخرى -فقد ارتفعت وارداتها من النفط إلى حوالي 9.57 مليون ب/ ي، وانخفضت واردات الولايات المتحدة من النفط إلى أقل من أربعة ملايين برميل يوميا، مقابل 12.5 مليون ب/ي في 2005. وكان من الممكن أن تكون الصادرات النفطية الأمريكية إلى الصين أكبر من ذلك لولا قيود البنية التحتية، فلا يوجد ميناء في الولايات المتحدة يستطيع مناولة ناقلات النفط العملاقة، ولمعالجة هذا القصور يتم توسيع أحد أكبر المنشآت بهدف مناولة تلك الناقلات في وقت قريب.

ولمحدوديتها النسبية لمصادر الطاقة أصبحت الصين كأسواق مهمة للنفط، أدى ذلك إلى تغييرات في تركيبة سوق الطاقة العالمي مع زيادة أهمية الدول النامية وتنافسية شركاتها الوطنية مع شركات النفط التقليدية الأمريكية والأوروبية للحصول على رقع استكشاف وحقول إنتاج نفط وغاز طبيعي في العالم، ما أدى إلى صراع للسيطرة على النفط والغاز الإفريقي بين الولاية المتحدة والصين، بالإضافة إلى دول أخرى مثل الهند وفرنسا (علي رجب، مرجع سابق، ص28).

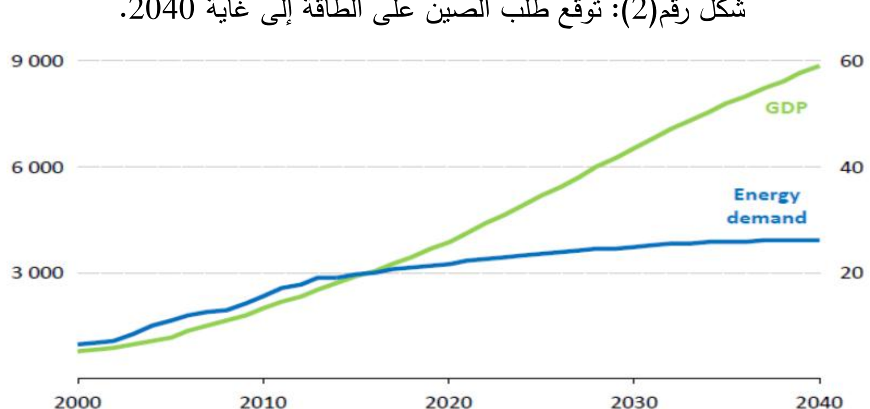
وعلى هذا الأساس وأمام ضرورة حتمية زيادة الطلب المستقبلي على النفط وتحديث مصافيها التكريرية، فإعادة هيكلة المنشآت البترولية الصينية قد يستغرق وقتا، بالإضافة إلى توجه الحكومة الصينية للانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلها عوامل تساهم في زيادة الطلب على النفط من قبل الجزائر ذات النفوط الخفيفة، إلا أن الطاقة التكريرية للجزائر ضعيفة للغاية. حيث تقدر الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر بـ 582.9 ألف ب/ي وبنسبة 16% من إجمالي الطاقة التكريرية في منطقة إفريقيا بخمس

مصافي تتوزع على كل من سكيكدة، حاسي مسعود، الجزائر، أرزيو، أدرار. (عماد مكي، مرجع سابق، ص133).

4-آفاق الطلب الصيني على صادرات النفط الجزائرية

نمى الاقتصاد الصيني بنسبة 6.9% عام2015 ولكنه انخفض عام 2016 فقد حقق معدل نمو 6.7% منخفضا عن عام 2015 بنقطتين وفي إطار جهود الحكومة لإجراء إصلاحات هيكلية لاستعادة التوازن في نموه عن طريق تشجيع الطلب المحلي نجم ارتفاع الأهمية النسبية للاستهلاك (التقرير العربي الموحد 2017، ص: 1). بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للصين في عام 2014 نحو 9.469 تريليون دولار، في الوقت الذي يقدر فيه الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنحو 17.416 تريليون دولار، أي أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالأسعار الجارية يمثل نحو 54.4 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (آفاق الاقتصاد العالمي، 2017).

شكل رقم(2): توقع طلب الصين على الطاقة إلى غاية 2040.



Source: BP Statistical Review of World Energy, 2015.

ومن المتوقع أن يزيد الطلب الصيني على النفط في قطاع النقل من 3.4 مليون ب/ي عام 2009 إلى 9.5 مليون ب/ي بحلول عام 2035 بمعدل نمو يصل إلى 4% فقطاع الموصلات استهلاكه من النفط الإجمالي في الصين يقدر بـ 37.8% ومن المتوقع

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

أن يرتفع إلى 54% عام 2035.وأن تزيد وارداتها من النفط إلى 14.3 م ب/ي بحلول عام 2035، وأمام هذا الوضع حاولت الصين تبني سياسات داعمة إلى سد حاجاتها المتزايدة من الطاقة مثل تنويع مصادر الطاقة وترشيدها، زيادة التعاون وتوسيع رقعة الاستثمارات مع الدول النفطية خصوصا مع بعض الدول العربية.

ويُتوقع أن يظل النمو قويا في الصين وفي كثير من البلدان الأخرى المستوردة للسلع الأولية نظرا لبداية تحسن الأوضاع الاقتصادية تدريجيا في البلدان المصدرة لها لهذه السلع (آفاق الاقتصاد العالمي، 2017)، وترجع الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط إلى استمرار ارتفاع معدلات النمو في اقتصادها، بالإضافة إلى التوسع في قطاع النقل حيث يتوقع زيادة معدل استخدام المركبات في الصين بحوالي 8.4% سنويا خلال الفترة 2008-2030، مما يعني ارتفاع الطلب على النفط في هذا القطاع من 22.6 م ب/ي إلى 7.1 م ب /ي بحلول عام 2030.

فالنفط الأمريكي مكملا لصادرات الصين من الشرق الأوسط وروسيا فواردات الصين من النفط ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 9216 مليون برميل يوميا في 2016 بتغير قدر عن عام 2015 بـ 14.1% (World Energy, June2017, P24) وانخفضت واردات الولايات المتحدة منه إلى أقل من أربعة ملايين برميل يوميا، مقابل مستوى قياسي مرتفع بلغ 12.5 مليون برميل يوميا في 2005، وبالنسبة للمشترين الصينيين فإن ما يجذبهم للخام الأمريكي بشكل رئيسي أنه أقل سعرا من نفوط أخرى.

لقد وصل معدل النمو إلى أدنى مستوى له ومن المتوقع أن يتسارع خلال 2018-2019 ويرجع ذلك إلى تحسن النشاط النفطي وإلى تخفيف وقع السياسة المالية التقشفية لزيادة الطلب المحلي في شمال افريقيا، (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، ص:3)، ولكن ستبقى التطورات السلبية خصوصا مع توقع أن تبقى أسعار النفط ضعيفة ومحاطة بدرجة كبيرة من عدم الثقة مهيمنة على زيادة تمويلية كبيرة للاقتصاد الوطني ومؤثرة على مستوى الاحتياطيات الدولية.

ويرى الباحث أن آفاق زيادة الاستيراد الصيني لنفط الجزائر متأثر بعدة عوامل مرتبطة بالظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي والاقتصادات الصناعية من تقلبات اقتصادية متكررة، إضافة الى حالتي الاقتصاد الصيني والجزائري على حد السواء وأهمها:

- دخول الولايات المتحدة كبلد مصدر للنفط واستمرارها بتزويد السوق العالمية به خصوصا الصين.
- حفاظ الاقتصاد الصيني على معدلات نمو عالية خصوص قطاع النقل.
- إعادة هيكلة المنشآت البترولية الصينية بما يسمح بزيادة الصادرات النفطية الجزائرية مع زيادة التعاون وتوسيع رقعة الاستثمارات النفطية الجزائرية الصينية.
- استمرار محدودية مصادر الطاقة للاقتصاد الصيني وزيادة اعتماده على النفط كمصدر أساسي لتلبية حاجات الطاقة المتزايدة، مع انخفاض تكاليف النقل البحري العالمي للنفط.
- تراجع المخاطر الخارجية المتوقع لأسعار الطاقة وزيادة تعافي النمو في الشركاء التجاريين للجزائر في أوروبا والصين، ولكن بقاء أسعار النفط عالية قد يؤدي إلى ضعف الطلب على النفط والاتجاه إلى استخدام بدائله.
- زيادة العرض العالمي بسبب التقدم التكنولوجي في استخراج النفط واكتشاف بدائل للنفط كالغاز الصخري وبالتالي التأثير على أسعاره، هذا إذا بقي احتياطيات النفط للصين على ماهي عليه.
- سياسات الدول المنتجة للبترول للحفاظ على عائدات مرضية تلبي متطلبات الدول المصدرة بالتحكم قد الإمكان في الأسعار والكميات المصدرة.

الخاتمة:

لقد ساهمت "التجربة الصينية" في إثراء دراسات ومناقشات كثيرة واتخذت كنموذج للدراسة والتحليل لإنجازات التنمية المستدامة والمتسارعة من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح وإحداث إصلاحات اقتصادية حققت تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، وظهرت على مستوى العالم كقوى ناشئة تقدم مساهمات إيجابية كارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية ونمو سريع في الصادرات، مما أدى إلى زيادة مساهمتها في حجم التجارة العالمية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ومن خلال الدراسة ثبت صحة الفرضية جزئيا حيث أدى نمو

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

اقتصاد الصين بمعدلات عالية إلى زيادة طلبه على الطاقة ولكن زاد طلبه على الصادرات النفطية الجزائرية بنسبة قليلة.

1. من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من **النتائج** كالآتي:

- تنوع المعطيات الطبيعية ودور العامل البشري والتنظيمي في القوة الاقتصادية للصين من اليد العاملة الخبيرة والطاقات البشرية المؤهلة للأنشطة الاقتصادية الصينية فضلا عن كونها سوقا استهلاكـيا ضخما.
- يواجه الاقتصاد الصيني مشاكل وتحديات متنوعـة كالتبعية للخارج فيما يتعلق باستيراد المواد الأولية والطاقة، وبتسويق المنتجات الصناعية مما يعرضها للتقلبات المالية والاقتصادية العالمية إن هذا النموذج لم يعد قابلاً للاستمرار بسبب فائض الطاقة الإنتاجية وضعف الطلب العالمي.
- اتساع الفجوة بين استهلاك وإنتاج النفط المحدود للصين.
- تأثرت صادرات النفط الجزائرية إلى الصين بفعل الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، ورغم ذلك فقد أصبحت الصين كزبون أساسي ابتداء من عام 2017.

2. بناءً على ما سبق يمكن تقديم جملة من **التوصيات** كالآتي:

- الاهتمام بتطوير صناعة تكرير النفط من قبل الحكومة والعمل على مواجهة تحدياتها كارتفاع التكاليف الاستثمارية والتشغيلية وانخفاض الربحية لتأمين النسبة الهامة من الطلب على الوقود.
- تعزيز روح التعاون الاقتصادي الجزائري –الصيني خصوصا في المجال النفطي مع إعطاء أهمية للصناعة التكريرية، مع دعم أنشطة البحث العلمي وتعزيز التعاون في مجال الأبحاث النفطية وتطوير أداء صناعة التكرير واختيار التقنيات المتطورة التي تساعد مصافي النفط على تحسين قدرتها والالتزام بمتطلبات التشريعية والبيئية.
- التسريع بأهمية تعجيل إجراء الاصلاحات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية على المدى المتوسط لتقليل أثر التقلبات الاقتصادية والمالية الدولية على الاقتصاد بصفة عامة.

آفاق للبحث:

- أثر دخول الولايات المتحدة كمنتجة للنفط على الإيرادات النفطية لدول أوبك.

- دراسة تحليلية لصادرات المشتقات النفطية الجزائرية إلى الصين.
- زيادة الاستهلاك النفطي الصيني وأثره على الدول العربية المنتجة للنفط.

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ط1 ، دار الفارابي، بيروت،2008 ، ص: 174.

المجلات:

2-الطاهر الزيتوني، تطور أزمة الديون السيادية بمنطقة الاورو وانعكاساتها على الصادرات البترولية للدول الأعضاء، مجلة التمويل والتنمية العدد 152 سنة 2015، ص:127.

3-ديفيد دولار، التحول الصيني، مجلة التمويل والتنمية العدد يونيو 2014 ، ص:11

4-علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي العدد 138سنة 2011، ص28

5-عبد الفتاح دندي، الميزان النفطي في الصين والانعكاسات على الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 143 سنة 2012، ص:70.

6-عماد مكي، آفاق صناعة تكرير النفط في العالم، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 151، سنة 2014، ص:133.

المذكرات، الرسائل والأطروحات:

7-عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، سنة 2012-2013، ص ص:141-143.

مواقع الانترنيت:

8-آفاق الاقتصاد العالمي 2014، 2017.

www.imf.org/external/arabic/index.ht//m3/3/201

09-التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2017، ص: 1.

www.amf.org.ae/ar/jointrep12/4/2018

10-صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي ماي 2018، ص:03

www.imf.org/external/arabic/index.htm12/4/2018

المؤلف المرسل: ركي أحسن، الإيميل: raki.ahcene@yahool.fr

11-نشرة الإحصاءات للدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.
www.amf.org.ae/ar/jointrep3/3/2018

2-المراجع باللغة الأجنبية:

A. Ouvrages :

1-Françoise Lemoine, l’économie de la Chine, 4eme éd, La Découverte, Paris 2006, pp84-85.

2-Joachin Dornbusch et Romain Zolla, la chine, éd. Bréal, France, 2008, p : 64.

3-A. Benachenhou, les pays émergents, (s.d.p), 2011, p p : 16-25

B-Rapports

4-Bulletin de statistiques économiques du Service économique régional de Pékin, 4ème Trimestre 2017. http://www.ambafrance-cn.org/Abonnez-vous-au-Bulletin-Economique- Chine3/3/2018

5. Françoise Lemoine et Deniz Ünal, Le commerce extérieur de la Chine : bilan et nouvelles orientations stratégiques, dans L’émergence de la Chine impact économique et implications de politique économique, Rapport conseil d’analyse économique, p:201

C-Statistics:

6- BP Statistical Review of World Energy, June 2015, 2017

7-Direction Générale des Douanes ,Statistiques du commerce extérieur de l’Algérie, Année 2015,2016 ,2017

D-Internet.

8-Commerce bilatéral entre l'Algérie et la Chine, International Trade Centre (ITC).28/04/2018-www.trademape.org.

9- Focus Economics,China Trade July 2017, www.focus-economics.com09/06/2018,01;53

10-Li Xiang, Service industry leads China's GDP growth, www.chinadaily.com.09/06/2018,00;49.

11- Martin Lefebvre, la croissance effrénée de l’économie chinoise : essor ou sur chauffe, site http. //www.desjardins com/fr/2010

12-Stella Qiu, Elias Glenn, China's 2017 industrial profits post fastest growth in six years,www.reuters.com/.09/06/2018,01;34

13-World Energy (WEO) Outlook2015.www.iea.org/t&c